



مجلة جامعة الزيتونة الدولية - مجلة علمية محكمة تصدر عن جامعة
الزيتونة الدولية

30/09/2022

العدد الأول: ص ١٥٣-١٧٨

<https://journal.ziu-university.net>

دور الدبلوماسية المغربية في تدبير قضية النزاع المفتعل حول الصحراء

The Role of Moroccan Diplomacy in Managing The issue of The Fabricate Conflict Over The Sahara

عبد الرزاق مرhib

جامعة ابن طفيل، القنيطرة، المغرب

Morhib2014@gmail.com

ملخص:

يعد النزاع المفتعل للصحراء المغربية من أطول نزاعات القارة الأفريقية، فقد بدأ هذا النزاع فعليا سنة ١٩٧٥ عقب توقيع إسبانيا لاتفاقية مدريد مع المغرب، بعدها تم تأسيس ميليشيات البوليزاريو بدعم كل من النظام السابق بقيادة معمر القذافي والرئيس الجزائري السابق هواري بومدين، ليشتعل فتيل فتنة لازالت تعاني منها كل دول المغرب العربي بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

إن ضمان الأمن والاستقرار الإقليمي والعالمي من خطر تنامي الجماعات الإرهابية بدول الساحل الإفريقي، هو أحد المداخل الضرورية للتسريع بتسوية النزاع المفتعل في الأقاليم الجنوبية للمملكة المغربية، بل هو أحد الركائز الأساسية للموقف الأمريكي بالاعتراف بالسيادة المغربية على صحرائه.

فاستمرار النزاع في ظل التغيرات الجيوستراتيجية بالمنطقة سيفاقم أزمات دول الساحل والصحراء والقارة الإفريقية ككل، وقد يهدد أمن دول جنوب أوروبا وحتى المصالح الأمريكية بالمنطقة.

الكلمات المفتاحية: نزاع الصحراء المفتعل - ميليشيات البوليزاريو - الدبلوماسية - الأقاليم الجنوبية - الحكم الذاتي.

Abstract :

The contrived conflict of the Moroccan Sahara is one of the longest conflicts on the African continent, which actually began in 1975 after Spain signed the Madrid Agreement with Morocco, after which the Polisario militias were established with the support of both the former regime led by Muammar Gaddafi and former Algerian President Houari Boumediene, sparking a strife that continues to plague all Maghreb countries directly or indirectly.

Ensuring regional and global security and stability at the risk of the growth of terrorist groups in the Sahel states is one of the necessary entry points to speed up the settlement of the fabricated conflict in the southern regions of the Kingdom of Morocco, and is one of the main pillars of the U.S position of recognizing Moroccan sovereignty over its deserts.

The continuation of the conflict in the geostrategic changes in the region will exacerbate the crises of the Sahel, Sahara and The African continent as a whole, and may threaten the security of southern European countries and even U.S interests in the region.

Keywords : The fabricate Desert Conflict – Polisario Militias – Diplomacy – Southern Territories – Autonomy.

أهمية الموضوع :

تكمن أهمية الموضوع في تسليط الضوء على أهم المكاسب والمنجزات المحققة في الأقاليم الجنوبية، سواء على المستوى الدولي سياسيا ودبلوماسيا، أو على الصعيد الداخلي تنمويا واقتصاديا واجتماعيا، في إطار سياسة الدولة الرامية إلى إيجاد حل ونهائي للنزاع المفتعل حول الصحراء، وإدماج هذه الأخيرة في الوطن الأم الموحد وإلحاقها بركب التنمية الشاملة والمستدامة، التي ما أصبحت وثيرتها تتصاعد بمختلف جهات المملكة.

إشكالية الموضوع :

يمكن صياغة الإشكالية المحورية لهذا الموضوع كالآتي :

- إلى أي حد استطاعت السياسات العمومية المعتمدة في حلحلة ملف النزاع المفتعل حول أقاليمنا الجنوبية وإلحاق هذه الأخيرة بركب التنمية؟

وتتفرع عن الإشكالية الرئيسية أعلاه الأسئلة الفرعية التالية :

- ما الدور الذي تلعبه المؤسسة الملكية في تدبير ملف الصحراء المغربية ؟

- ما هي أهم نتائج الدبلوماسية المغربية في ملف الصحراء المغربية ؟

- ما هو مضمون النموذج التنموي للأقاليم الجنوبية ؟

- فيما تتجلى فائدة النموذج التنموي على ساكنة الأقاليم الجنوبية ؟

المنهجية المعتمدة :

للإمام بالإشكاليات المطروحة أعلاه ومقاربة الموضوع من مختلف جوانبه، تبرز أهمية المنهجية باعتبارها السيورة والكيفية المتبعة من أجل الكشف عن حقيقة علمية معينة، أي مجموع الخطوات التي يجب اتباعها بغية البرهنة أو الوصول إلى حقيقة ما.

وفي هذا الإطار، فإن الموضوع الذي نتناوله فرض علينا الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، والذي يهدف أساسا إلى جمع المعلومات وتصنيفها وتحليلها، حيث سنعتمد عليه لتشخيص الجهود السياسية والتنموية في ملف الصحراء ودورها في إيجاد حل نهائي للنزاع المفتعل. ثم المنهج النسقي لأنه ينسجم و موضوع بحثنا، من خلال عمله على ترتيب عناصر الموضوع في وحدة متجانسة ومترابطة، من حيث أهداف ونتائج السياسات العمومية الطموحة والهادفة إلى تنمية الصحراء واشعاع جنوب المملكة.

١ - المؤسسة الملكية وتدبير قضية الصحراء المغربية، جهود سياسية ودبلوماسية حثيثة لإيجاد حل نهائي للنزاع المفتعل :

ينفق كثير من الباحثين والمحللين على أن الدبلوماسية المغربية بخصوص قضية الصحراء، بفضل الرؤية المتبصرة لأmir المؤمنين الملك محمد السادس، حققت إنجازات تاريخية جعلت المغرب يحظى بمكانة معتبرة على المستوى الإقليمي والدولي ورقما مهما في معادلة السياسة الدولية. وكثيرة هي الأمثلة التي يمكن أن نسوقها في هذا الصدد، تجلت فيها الحنكة السياسية والدبلوماسية للمملكة المغربية، لكن سنحاول أن نعرض على بعض منها، حيث سنخصص المطلب الأول لاستحضار الجهود السياسية للمؤسسة الملكية في تدبير ملف الصحراء المغربية، ثم سنتطرق في المطلب الثاني إلى السياسة الدبلوماسية المتبصرة ونتائجها المشرفة في ملف الصحراء المغربية.

١.١ - الجهود السياسية للمؤسسة الملكية في تدبير ملف الصحراء المغربية :

ظلت الصحراء عبر الزمن، معروفة بالتبعية الفعلية للمغرب، وجميع الأدلة والوثائق والمراسلات السلطانية والحجج التاريخية والجغرافية والبشرية تؤكد ذلك. وقد ظلت المؤسسة الملكية تضطلع بأدوار مهمة في تدبير قضية الصحراء وتبرز أهميتها الاستراتيجية، فكانت ردود الفعل على مستوى أعلى سلطة في البلاد دائما تتسم بالسرعة والدقة والصرامة مع مختلف التطورات التي تشهدها هذه القضية.

١.١.١ - قضية الصحراء المغربية في صلب الرؤية والخطب الملكية :

إن الأهمية الاستراتيجية للصحراء في بناء الدولة المغربية، سبق أن أكدها الملك الراحل الحسن الثاني رحمه الله، في خطاب العرش بتاريخ ٣ مارس ١٩٧٧، بقوله: "هذه الصحراء هي التي أعطتنا دولة المرابطين الصحراويين، وجدتي خنائة زوجة المولى إسماعيل صحراوية، وأم سيدي محمد بن عبد الله صحراوية، وثلاثة من أجدادي صحراويون من قبائل جنوب الصحراء عن طريق السلالة النسوية، فليست الصحراء مغربية بالأمس فقط ولا المغرب صحراوي بالأمس. وفي الحقيقة، هل نحن الذين سترجع الصحراء أم أن الصحراء هي التي سترجع إلى المغرب، من أجل هذا أنا مطمئن، وآمل أن تحل هذه المشكلة بأسرع ما يمكن بين إسبانيا والمغرب عن طريق الحوار"، وهذا ما أكده الحسن الثاني بقوله: "إن المغرب لم يفتأ منذ حصوله على الاستقلال سنة ١٩٥٦، يطالب بحقوقه في الصحراء، وقد التزم وهو واع كل الوعي، اجتناب اللجوء إلى التهديد أو استعمال القوة قصد الظفر بهذه الحقوق، وذلك لتمسكه الصادق الشديد بمبادئ العدل وشرعية القانون الدولي، فناضل نضاله السلمي بصبر مقرون بإصرار حكيم". ذلك أن مطالبة المغرب بالأراضي المستعمرة من قبل إسبانيا، ظلت في جميع مراحلها، مطالبة قانونية وسلمية، وعن طريق الحوار، فاعتمد منذ البداية، سياسة التفاوض، من أجل استرجاع مختلف أراضي المحتلة، وذلك تماشيا مع الشرعية الدولية وأهداف ميثاق الأمم المتحدة، حيث تمكن من استرجاع المناطق الصحراوية الواقعة آنذاك تحت الإدارة الإسبانية، مدينة طرفاية سنة ١٩٥٨، ومدينة سيدي إفني سنة ١٩٦٩. إلا أن سياق الأحداث تغير، سواء على صعيد إسبانيا أو المغرب العربي، أو حتى على المستوى الدولي، إذ جعل من استرجاع منطقة الصحراء مثار جدل، خاصة بعد توقيع اتفاقية مدريد خلال شهر نونبر ١٩٧٥.

وعندما توجه الملك الحسن الثاني إلى محكمة العدل الدولية، أكد ما يلي: "وفي إطار البحث المتواصل والدؤوب للوصول إلى حل بواسطة المحادثات المباشرة، قدمت اليوم للأمم المتحدة، ومن خلالها لإسبانيا الاقتراح التالي: بما أن الحكومة الإسبانية تدعي أن الصحراء لم تكن ملكا لأي كان، وكما تدعي بأن الصحراء كانت أرضا مواتا أو تركة لا وارث لها، وكما تدعي بأنه لم تكن في الصحراء سلطة ولا إدارة قائمة، فإن المغرب يقول عكس ذلك، لذا فإننا نطلب تحكيم محكمة العدل الدولية في لاهاي، والتي ستقول كلمة الفصل. وإذا وجدت محكمة العدل الدولية فعلا بأن الصحراء لم تكن ملكا لأي كان، وأنها كانت أرضا مواتا ليست لأحد وملك لا وارث له، فسأقبل الاستفتاء وأقول: طيب إنها ليست ملكا لأحد ويمكن لي الإقدام على الاستفتاء حتى مع عشر دول مجاورة إذا أردت ذلك. لكن إذا صرحت محكمة العدل بأن المغرب له رسوم الملكية القانونية، فسأطلب حينها من منظمة الأمم المتحدة أن تقترح علينا وعلى إسبانيا أن نتفاوض مباشرة".

وفيما يتعلق بالنزاع حول الصحراء، كانت أولى المؤسسات الدولية التي تناولت هذا الموضوع هي منظمة الوحدة الإفريقية (الاتحاد الإفريقي حالياً) والتي بادرت إلى محاولة إيجاد حل لهذه الأزمة، خاصة في مؤتمرها التاسع عشر سنة ١٩٨٣ في أديس أبابا، إلا أنها أفشلت مبادرتها، عندما اعترفت بما يسمى "الجمهورية العربية الصحراوية"، وهو ما دفع بالمغرب إلى الانسحاب منها سنة ١٩٨٤. ثم تواصلت الجهود الدولية بدخول منظمة الأمم المتحدة على الخط، ومضت منذ عام ١٩٨٥ في مجموعة من الإجراءات والمشاورات، واستطاعت حث الأطراف على وقف إطلاق النار سنة ١٩٩١، حيث شارك المغرب بحسن نية في تفعيل خطة التسوية المقترحة. ونظرا للخلافات الجوهرية حول جوانب أساسية من تلك الخطة، خلص الأمين العام للأمم المتحدة وكذلك مجلس الأمن، إلى عدم قابليتها للتطبيق.

وهكذا نص الأمين العام للأمم المتحدة في تقريره المؤرخ في ١٧ فبراير من سنة ٢٠٠٠ إلى أنه: "انقضى ما يقرب من تسع سنوات منذ إنشاء بعثة الأمم المتحدة في الصحراء (المينورسو)، ومع ذلك لم يكن ممكناً خلال هذه الفترة تنفيذ أي من البنود الرئيسية لمخطط الأمم المتحدة لتنفيذ كاملاً، باستثناء مراقبة وقف إطلاق النار"، وخلص مجلس الأمن إلى استنتاجات حول هذه الوضعية ضمن القرار رقم ١٢٩٢ المؤرخ في ٢٩ فبراير ٢٠٠٠، وأوصى الأمين العام بضرورة التشاور مع كافة الأطراف، وبحث السبل والوسائل الكفيلة بإيجاد حل دائم ومتفق عليه بشأن النزاع في الصحراء. وتنفيذا لهذه التوصية، جاء مشروع اتفاق الإطار الذي عرف بـ "مخطط بيكر الأول" في يونيو من سنة ٢٠٠١، كفرصة أخيرة لحل هذا النزاع، ضمن قرار مجلس الأمن رقم ١٣٥٩ الصادر في ٢٩ يونيو من سنة ٢٠٠١، هذا الاتفاق الذي قبله المغرب، ورفضته كل من الجزائر والبوليزاريو، حصر مضمونه الملك محمد السادس في خطابه بمناسبة الذكرى ٢٦ للمسيرة الخضراء بتاريخ ٦ نونبر ٢٠٠١، في المرتكزات التالية:

- كل حل يجب أن يحترم السيادة المغربية والوحدة الوطنية والترايبية.
- احترام المبادئ الديمقراطية.
- اللامركزية الواسعة والجهوية.
- تمكين جميع أبناء الأقاليم الجنوبية من تدبير جهتهم وتنميتها.

وبعد تقديم الجزائر بهيوسن، في ٢ نونبر ٢٠٠١، لمشروع يتعلق بتقسيم الصحراء، والذي تم اقتراحه من قبل الأمين العام للأمم المتحدة، ويقضي بإعطاء المغرب ثلثا الصحراء - إقليم الساقية الحمراء - فيما التلت المتبقي يبقى من نصيب الجبهة، حيث تقيم دولتها المستقلة.

وقد كان تفاعل الملك محمد السادس مع هذا المستجد سريعا، حيث قام بزيارة الأقاليم الصحراوية في مارس ٢٠٠٢، كما ترأس لأول مرة بإقليم وادي الذهب مجلسا وزاريا، تمت المصادقة فيه على مشاريع قوانين تنظيم الانتخابات التشريعية في المغرب، بما فيها الأقاليم الصحراوية، وعبر بالمناسبة على "أن المغرب لن يفرط في أي شبر من صحرائه". وفي نفس الإطار، أكد الملك محمد السادس، بمناسبة عيد العرش ٣٠ يوليوز ٢٠٠٣، على أن "تبنى طرح التقسيم أسقط كل التبريرات الواهية التي يتم بها تضليل الرأي العام العالمي تحت ذريعة الدفاع المزعوم عن مبدأ تقرير المصير"، كما أكد جلالته في هذا الخطاب على الرفض المطلق لكل طرح تجزيئي يستهدف النيل من سيادتنا ووحدتنا الترابية المقدسة، بما ينطوي عليه من تهديدات ومخاطر بلقنة مناطق المغرب العربي ومجموع القارة الإفريقية.

بعد ذلك، اقترح المبعوث الأممي مخططا جديدا، عرف ب "مخطط بيكر الثاني"، لكن مجلس الأمن ربط في قراره رقم ١٤٥٩ الصادر في يوليوز ٢٠٠٣ دعمه لهذا المخطط بموافقة جميع الأطراف، ونظرا للخلافات العميقة حول مخطط بيكر الثاني، اعتبره مجلس الأمن ملغيا، وسحب دعمه له كأساس للتفاوض.

وبموجب القرار رقم ١٥٤١ المؤرخ في ٢٩ أبريل ٢٠٠٤، تبنى مجلس الأمن بصفة نهائية موقف المجتمع الدولي، القاضي بإيجاد حل سياسي متفاوض بشأنه، لتسوية قضية الصحراء، كما وضع هذا النزاع في سياق الإقليمي الحقيقي، داعيا في الوقت ذاته دول المنطقة إلى التعاون مع الأمين العام ومبعوثه الشخصي.

عقب استقالة المبعوث الأممي في يونيو من سنة ٢٠٠٤، عين الأمين العام للأمم المتحدة مبعوثا جديدا من أجل مواصلة العمل مع الأطراف بغية التوصل إلى حل سياسي توافقي دون أي إحالة على مخطط بيكر الثاني، وتمخض عن هذا القرار تطرف وتعننت الجزائر في موقفها، حيث رفضت أي تعاون مع المبعوث الأممي الجديد وألحت على استبداله.

وهكذا عين الأمين العام مبعوثا جديدا آخر وكلفه بتقييم الوضع وبحث السبل المثلى للخروج من المأزق السياسي الحالي مع الطرفين، والدول المجاورة والأطراف المعنية الأخرى رسالة الأمين العام للأمم المتحدة

الموجهة إلى مجلس الأمن تحت رقم (S/2005/497)، بعد ذلك، عقدت عدة جولات من المفاوضات جمعت المغرب والبوليزاريو، ولكنها لم تقض إلى نتيجة.

وفي لحظة وصلت فيها كل المساعي لحل النزاع إلى الطريق المسدود، وفي سياق تأكيد المنظمة الأممية على ضرورة البحث عن حل يوفق بين الوقائع السياسية والمتطلبات القانونية، وللخروج من المأزق الذي أصبحت تعيشه قضية الصحراء، أفصح الملك محمد السادس لأول مرة، عن مبادرته للحكم الذاتي، في خطاب المسيرة الخضراء، بتاريخ ٦ نونبر ٢٠٠٥، قائلا "إن تشبثنا بمغربية صحرائنا لا يعادله إلا حرصنا على إيجاد حل سياسي تفاوضي للنزاع، يضمن لسكانها تدبير شؤونهم الجهوية، في نطاق سيادة المملكة ووحدةها الوطنية والترابية".

وبعد التخلي نهائيا عن مشروع بيكر الثاني، وتقديم المبعوث الأممي بتاريخ ١٨ يناير ٢٠٠٦ رؤيته لحل هذا النزاع أمام مجلس الأمن، داعيا جميع الأطراف إلى الانخراط في المفاوضات، وحثه المجتمع الدولي على إقناع الجزائر للمشاركة في هذه المفاوضات، لكونها تملك مفتاح حل هذا النزاع، وبعد أن أكد الأمين العام هذه المقاربة الجديدة في تقريره الصادر في أبريل ٢٠٠٦ تحت رقم S/2٤/٢٠٠٦، قدم المغرب رسميا في ١١ أبريل ٢٠٠٧، مبادرة الملكية، من خلال رسالة إلى الأمين العام للأمم المتحدة، تتعلق بالمبادرة المغربية الخاصة بالتفاوض حول نظام الحكم الذاتي في منطقة الصحراء، تنص على أن يمارس سكان الصحراء، سواء الموجودين في الداخل أو الخارج، الحكم الذاتي للصحراء، داخل الحدود الترابية للجهة، ومن خلال هيئات تنفيذية وتشريعية وقضائية وفق المبادئ والقواعد الديمقراطية.

وفي ١٣ أبريل ٢٠٠٧، أكد الأمين العام في تقريره الدوري (٢٠٠٧/٢٠٢ S) بأنه توصل بالمبادرة المغربية للتفاوض على وضع الحكم الذاتي لمنطقة الصحراء، وأوصى بأن يدعو مجلس الأمن الطرفين، المغرب والبوليزاريو، إلى الدخول في مفاوضات دون شروط مسبقة، مؤكدا على أنه ينبغي أيضا دعوة البلدين المجاورين، الجزائر وموريتانيا، إلى المفاوضات والتشاور معهما، بشأن المسائل التي تؤثر عليهما مباشرة، وفقا للصيغة التي اتبعت خلال مدة ولاية مبعوثه الشخصي السابق، وقد نوه مجلس الأمن في قراره ١٧٨٣، المؤرخ في ٣١ أكتوبر ٢٠٠٧، بالجهود الجدية وذات المصادقية التي يبذلها المغرب من أجل إيجاد حل للنزاع.

وبمناسبة الذكرى الثالثة والثلاثين للمسيرة الخضراء، بتاريخ ٦ نونبر ٢٠٠٨، أكد الملك محمد السادس بانه "وبغية إيجاد مخرج لهذا الخلاف، أبان المغرب عن إرادته الصادقة في الفصل بين النزاع الإقليمي حول الصحراء وبين التطور المنشود للعلاقات الثنائية مع الجزائر. وللأسف، فإن موقفها الرسمي، يسعى لعرقلة الدينامية الفاضلة التي أطلقتها المبادرة المغربية، مسخرة طاقاتها لتكريس الوضع الراهن، المشحون ببلقنة المنطقة المغربية والساحلية، في الوقت الذي تفرض عليها التحولات الإقليمية والعالمية التكتل لرفع ما يواجهها من تحديات تنموية مصيرية، ومخاطر أمنية".

كما أكد أمير المؤمنين عند افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الرابعة من الولاية التشريعية الثامنة، بتاريخ ١٥ أكتوبر ٢٠١٠، بأنه "ومن أجل تحصين الإجماع حول وحدتنا الترابية، القضية المصيرية الأولى للوطن والأمة، يتعين مواصلة العمل، على حشد المزيد من الدعم لمبادرتنا، المقدّمة وذات المصادقية، للحكم الذاتي، بغية الحسم الدولي النهائي، للمنازعة المفتعلة حول مغربية صحرائنا".

وخلال افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الثالثة من الولاية التشريعية التاسعة بتاريخ ١١ أكتوبر ٢٠١٣، أشار جلّالته إلى أن "قضية الصحراء ليست فقط مسؤولية ملك البلاد، وإنما هي أيضا قضية الجميع : مؤسسات الدولة والبرلمان، والمجالس المنتخبة، وكافة الفعاليات السياسية والنقابية والاقتصادية، وهيئات المجتمع المدني، ووسائل الإعلام، وجميع المواطنين". كما حاول تحويل الدبلوماسية المغربية المتعلقة بقضية الصحراء، من دبلوماسية ردة الفعل والدفاع إلى دبلوماسية هجومية استباقية حيث أضاف "أن الوقت قد حان لاعتماد أسلوب الهجوم، بدلا من الاتكال على الدفاع، واعتماد مقاربة تشاركية، يخرط ويتعبأ فيها الجميع، فالصحراء قضية كل المغاربة دون استثناء".

وفي خطاب الذكرى ٣٨ للمسيرة الخضراء في ٦ نونبر ٢٠١٣، اعتبر الملك محمد السادس أن "الوضع صعب، وأن الأمور لم تحسم بعد، ومناورات خصوم وحدتنا الترابية لن تتوقف، مما قد يضع قضيتنا أمام تطورات حاسمة"، ودعا الجميع مرة أخرى إلى "التعبئة القوية والليقظة المستمرة، والتحرك الفعال، على الصعيدين الداخلي والخارجي، للتصدي لأعداء الوطن أينما كانوا وللأساليب غير المشروعة"، كما أكد على أن هناك أطرافا إقليمية تقوم بحشد مواقف دولية معادية للمغرب، حيث تتخذ من قضايا حقوق الإنسان فرصة سانحة للنيل منه ومن وحدته الترابية، وذلك بقوله: "إن المغرب بقدر ما يحرص على التعاون والتفاعل الإيجابي مع المنظمات الحقوقية الدولية التي تتحلّى بالموضوعية في التعامل مع قضاياها، و يتقبل بكل مسؤولية النقد البناء، فإنه يرفض أن تتخذ بعض المنظمات في تقارير جاهزة بعض التصرفات المعزولة، ذريعة لمحاولة

الإساءة لصوته والتبخيس بمكاسبه الحقوقية والتنمية"، مؤكداً بأن "بعض الدول تكتفي بتكليف موظفين بمتابعة الأوضاع في المغرب، غير أن من بينهم من لهم توجهات معادية لبلادنا أو متأثراً بأطروحات الخصوم، وهم الذين يشرفون أحياناً على إعداد الملفات والتقارير المغلوطة التي على أساسها يتخذ المسؤولون بعض المواقف"، وقد شدد الملك محمد السادس على "أن المغرب يرفض أن يتلقى الدروس في هذا المجال، خاصة من طرف من ينتهكون حقوق الإنسان بطريقة ممنهجة، ومن يريد المزايدة على المغرب، فعليه أن يذهب إلى تندوف، و يتابع ما تشهده عدد من المناطق المجاورة من خروقات لأبسط حقوق الإنسان".

زيادة على ما تم ذكره من خطب ملكية، معززة ومؤكدة على مغربية الصحراء، نجد خطاب الذكرى ٣٩ للمسيرة الخضراء، بتاريخ الخميس ٦ نونبر ٢٠١٤، الذي سيظل راسخاً في أذهان كل المغاربة، نظراً لفصاحة ودلالة العبارات التي جاء بها، فهذا الخطاب يشكل دلالة واضحة على أن الصحراء لم ولن تكون سوى إقليمياً ينتمي للمغرب، حيث جاء فيه: "لقد مرت أربعون سنة من التضحيات، من أجل استرجاع الأرض، وتحرير الإنسان، وتكريم المواطن المغربي بالصحراء، وكسب قلبه، وتعزيز ارتباطه بوطنه. وإننا لنستحضر، بكل تقدير، جميع الذين قدموا حياتهم، في سبيل الدفاع عن الصحراء، فهناك أمهات وآباء من جميع أنحاء الوطن، فقدوا أبناءهم في الصحراء، وهناك أرامل تحملن أعباء الحياة وحدهن، وأيتام لم يعرفوا حنان الأب، من أجل الصحراء، وهناك شباب فقدوا حريتهم، وعاشوا أسرى لسنوات طويلة، في سبيل الصحراء. فالصحراء ليست قضية الصحراويين وحدهم، الصحراء قضية كل المغاربة. وكما قلت في خطاب سابق: الصحراء قضية وجود وليست مسألة حدود. والمغرب سيظل في صحرائه والصحراء في مغربها، إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها".

وفي خطاب الذكرى ٤٢ للمسيرة الخضراء، بتاريخ ٦ نونبر ٢٠١٧، قدم الملك محمد السادس رؤيته المتجددة لحل نزاع الصحراء المفتعل، "في إطار احترام المبادئ والمرجعيات الثابتة، التي يركز عليها الموقف المغربي، ومن بينها:

- أولاً: لا لأي حل لقضية الصحراء، خارج سيادة المغرب الكاملة على صحرائه ومبادرة الحكم الذاتي، التي يشهد المجتمع الدولي بجديتها ومصداقيتها.

- **ثانيا : الاستفادة من الدروس التي أبانت عنها التجارب السابقة،** بأن المشكل لا يكمن في الوصول إلى حل، وإنما في المسار الذي يؤدي إليه. لذا، يتعين على جميع الأطراف، التي بادرت إلى اختلاق هذا النزاع، أن تتحمل مسؤوليتها كاملة من أجل إيجاد حل نهائي له.

- **ثالثا : الالتزام التام بالمرجعيات التي اعتمدها مجلس الأمن الدولي،** لمعالجة هذا النزاع الإقليمي المفتعل، باعتباره الهيئة الدولية الوحيدة المكلفة برعاية مسار التسوية.

- **رابعا : الرفض القاطع لأي تجاوز،** أو محاولة للمس بالحقوق المشروعة للمغرب، وبمصالحه العليا، ولأي مقترحات متجاوزة، للانحراف بمسار التسوية عن المرجعيات المعتمدة، أو إقحام مواضيع أخرى تتم معالجتها من طرف المؤسسات المختصة. "

هذا وقد حفلت فقرات الخطاب السامي الأخير لأمير المؤمنين محمد السادس الموجه للأمة المغربية بمناسبة الذكرى ٤٥ للمسيرة الخضراء بتاريخ ٧ نونبر ٢٠٢٠ برسائل قوية الدلالات وبالغة الحزم والوضوح، وأجمعت على المكانة المركزية المقدسة التي تحظى بها قضية الصحراء المغربية لدى الضمير الجمعي المغربي وما تنبؤه من صدارة في اهتمامات الرؤية الاستراتيجية للدولة المغربية.

وقد جدد الملك محمد السادس بهذه المناسبة التأكيد بوضوح وحزم على السيادة الكاملة للمغرب على أقاليمه الجنوبية، التي حسمتها المسيرة الشعبية، مشددا على استمرار رسالة المسيرة المتجددة التي تتطلب الالتزام المتواصل بسلوك التعبئة واليقظة الدائم لتأكيد وصيانة المكتسبات.

خطاب الذكرى عرج على قوة موقف المغرب بخصوص قضيته العادلة المتعلقة بالنزاع المفتعل حول الصحراء المغربية، الذي استطاع إقبار القرارات التي تعاكس مصالحه الجيوستراتيجية، مشددا على أن موقع القوة هذا مكن المملكة من مد يدها لجميع الأطراف، من أجل إيجاد حل سلمي لهذا النزاع المفتعل، في ظل السيادة المغربية ومحذرا بما يكفي من الثقة والايامن بثوابت الأمة، بأن المغرب سيتصدى وبكل حزم لجميع المناورات والاستفزات، التي تحاول عبثا النيل من وحدته الترابية والتشويش على الهدوء والاستقرار اللذين تتمتع بهما أقاليمه الجنوبية المسترجعة.

الملك من موقع رئيس الدولة، وممثلها الأسمى، ورمز وحدة الأمة جدد التذكير بنفس الحزم والمسؤولية على أنه لا حل للنزاع المفتعل حول الصحراء المغربية خارج إطار الحكم الذاتي، الذي لازال يحصد الإشادة والتتويه من المجتمع الدولي والقوى الفاعلة بالمنظم الدولي، وهو ما أكده القرار الأخير الصادر عن مجلس

الأمن فضلا عن تعبير الدعم والإشادة التي تحظى بها المبادرة المغربية البناءة من المجتمع الدولي والقوى الفاعلة بالمنتظم الدولي، والتي يوازنها حجم الثقة التي يضعها المغرب في الأمم المتحدة والبعثة الأممية "المينورسو" في حماية اتفاق وقف إطلاق النار، والمحافظة على الالتزام به، والالتزام المغرب الصادق بالتعاون البناء مع الأمين العام للأمم المتحدة.

2.1.1 - مبادرة الحكم الذاتي كحل نهائي للنزاع المفتعل حول مغربية الصحراء :

صار مقترح الحكم الذاتي الذي تقدم به المغرب، والذي خطط له الملك محمد السادس، كحل سياسي للنزاع الدائر حول الصحراء المغربية يجد له أصداء إيجابية لدى المجتمع الدولي الذي يرى فيه الحل الأنسب والأفضل من شأنه أن يغلق الباب أمام الدعوات الانفصالية للبوليزاريو ومن يقف وراءهم، المطالبة بحق الشعب الصحراوي في تقرير المصير، هذا المطلب الذي تم تجاوزه من قبل مجلس الأمن عندما أكد في عدد من قراراته، كان آخرها القرار رقم ٢٤٩٤ الصادر في ٣٠ أكتوبر ٢٠١٩ ، على وجاهة مبادرة الحكم الذاتي. بفضل التوجيهات الملكية، رسخ المغرب أسس مغربية الصحراء داخل مختلف هيئات الأمم المتحدة، وتجلت ذلك في قرارات مجلس الأمن التي أكدت على أن حل النزاع حول الصحراء لا يمكن أن يكون إلا سياسيا وواقعا وعمليا ودائما وقائما على التوافق.

فقد جاءت المبادرة المغربية للحكم الذاتي كحل سياسي ثالث لتكريس حقيقة استحالة تطبيق مبدأ تقرير المصير، تلك المبادرة التي أيدها أعضاء مجلس الأمن الدولي عندما أكدوا على دعمهم الكامل للسلسل السياسي الذي يجري تحت الرعاية الحصرية للأمم المتحدة منذ سنة ٢٠٠٧، كما حظيت بإشادة واسعة من قبل المنتظم الدولي والقوى الفاعلة فيه، حيث تم وصفها بالمبادرة الجادة وذات المصادقية.

وتنص المبادرة على أن "نظام الحكم الذاتي للجهة سيكون موضوع تفاوض، وي طرح على السكان المعنيين بموجب استفتاء حر، ضمن استشارة ديمقراطية. ويعد هذا الاستفتاء، طبقا للشرعية الدولية وميثاق الأمم المتحدة وقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن، بمثابة ممارسة حرة من لدن هؤلاء السكان، لحقهم في تقرير المصير". كما ستتم حسب المادتين ٢٩ و ٢٧ من المبادرة، "مراجعة الدستور المغربي وإدراج نظام الحكم الذاتي فيه، ضمانا لاستقرار هذا النظام وإحلاله المكانة الخاصة اللائقة به داخل المنظومة القانونية للمملكة".

هذه المبادرة، حسب العديد من الخبراء، تتجاوب إلى حد كبير مع المعايير الدولية المعمول بها في مجال أنظمة الحكم الذاتي، بل وتتقدم عليها في مجموعة من الجوانب، حيث تؤكد مدى توفر جميع مقومات تقرير

المصير الداخلي، إذا ما تم تنزيلها على أكمل وجه، إذ هي تركز على مقومات دولة القانون والحريات الفردية والجماعية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهي حسب المادة ٣، مبادرة واعدة بانثاق مستقبل أفضل لسكان الجهة، فضلا عن أن من شأنها أن تضع حدا للمعاناة من الفراق والنفي، وأن تساعد على تحقيق المصالحة.

3.1.1 - إحداه المجلس الملكي الاستشاري للشؤون الصحراوية :

خلال الزيارة الملكية التاريخية للأقاليم الجنوبية، ألقى الملك محمد السادس خطابا ساميا بتاريخ ٢٥ مارس ٢٠٠٦ بساحة المشور بمدينة العيون التي شهدت حفلا كبيرا بالمناسبة، أعلن فيه جلالاته عن إحداث المجلس الملكي الاستشاري للشؤون الصحراوية، في أفق استراتيجية جديدة وجريئة لتدبير قضية الصحراء "ليساهم إلى جانب السلطات العمومية، والمؤسسات المنتخبة، في الدفاع عن مغربية الصحراء، والتعبير عن التطلعات المشروعة لمواطنينا الأعداء"، وذلك عبر مشروع حل أعلن عنه أمير المؤمنين في الذكرى الثلاثين للمسيرة الخضراء لإقامة نظام حكم ذاتي للمنطقة يكون بمثابة الحل النهائي للنزاع المفتعل.

ويمثل الدفاع عن مغربية الصحراء بالفعل أهم مساهمة للمجلس، إذ مباشرة بعد تعيين الملك محمد السادس الرئيس والأمين العام للمجلس وأعضائه إلى ١٤١ الذين يمثلون كافة القبائل والمشارب بالأقاليم الجنوبية وخارجها، انكب المجلس على وضع تصورات الصحراويين المشروع نظام الحكم الذاتي في إطار سيادة المملكة ووحدتها الوطنية والترابية.

وبعد اعتماد المشروع ووضعه أمام أنظار الأمم المتحدة في أبريل ٢٠٠٧، شارك المجلس بكثافة في الحملة الدولية للتعريف بالمبادرة التي أطلقتها المملكة حينئذ، حيث قام رئيس المجلس وأمينه العام بعدة جولات دولية، خاصة في دول أمريكا اللاتينية وأوروبا لكسب التأييد لمشروع الحل الذي خلخل فشل التسوية الأممية وجمود النزاع.

وقد كانت المشاركة الصحراوية ضمن وفد المملكة المغربية في المفاوضات الأممية علامة فارقة وضعت المنتظم الدولي أمام حقيقة النزاع، وفي مقدمتها أن جبهة البوليزاريو المدعومة من الجزائر ليست الممثل الوحيد ولا الشرعي للصحراويين، وأن هؤلاء جادون في السعي وراء حل عادل ونهائي ينهي عقود الشتات والعداء والقتال.

وبين يونيو ٢٠٠٧ ومارس ٢٠٠٨، شارك المجلس في أربع جولات من المفاوضات الرسمية في "مانهاست" بضواحي نيويورك بين المغرب والجزائر وجبهة البوليزاريو وموريتانيا، ثم في تسع جولات أخرى غير رسمية تمت ما بين غشت ٢٠٠٩ ومارس ٢٠١٢.

ولا يزال المجلس يواصل مهمته بانتظام في الدفاع عن مغربية الصحراء، عبر أعضائه في مختلف المحافل الدولية، كدورات مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة بجنيف التي تعقد ثلاث مرات في السنة، والاجتماعات السنوية للجنة الأممية الرابعة وغيرها من المنظمات الدولية.

وتجدر الإشارة إلى أن المجلس نشيط أيضا على المستوى الداخلي، حيث يواصل استقبال الوفود الأجنبية بمقره بالرباط، للتعريف بقضية الصحراء والمبادرة المغربية لحل النزاع حولها، فضلا عن حضور مكثف على شبكة الانترنت، سواء عبر مواقعه المتنوعة والمتوفرة بعدة لغات، أو عبر شبكات التواصل الاجتماعي، حيث يقوم بشكل يومي منذ سنة ٢٠٠٧ بنقل صوت السكان الصحراويين وآمالهم والترويج لمخطط الحكم الذاتي.

2.1 - سياسة دبلوماسية متبصرة تحصد نتائج مشرفة في ملف الصحراء المغربية :

يتفق كثير من الباحثين والمحللين على أن الدبلوماسية المغربية بخصوص قضية الصحراء، بفضل الرؤية المتبصرة للملك محمد السادس، قد حققت إنجازات تاريخية جعلت المغرب يحظى بمكانة معتبرة على المستوى الإقليمي والدولي ورقما صعبا في معادلة السياسة الدولية، فضلا عن المكاسب الثمينة والإيجابية التي راكمتها قضية الوحدة الترابية للمملكة، مجسدة في رفض الأغلبية الساحقة من المجتمع الدولي الانسحاق وراء نزوع الأطراف الحاملة للواء الانفصال وانتقال عدد الدول التي لا تعترف بالكيان الوهمي إلى ١٦٣ دولة، أي ما يمثل ٨٥٪ من الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة، فإن هذه الفتوحات الدبلوماسية تقوي إرادة المغرب وترسخ ثباته على مواقفه الصلبة والمبدئية وتقوي مناعته في مواجهة مختلف الاستفزازات العقيمة، والمناورات اليائسة، التي تقوم بها الأطراف المناوئة للحق المغربي المشروع بعد تهاوي أطروحاتها المتجاوزة وتبدد مناوراتها العقيمة.

1.2.1 - عودة المغرب إلى الاتحاد الإفريقي :

قرار العودة للاتحاد الإفريقي الذي اتخذته الملك محمد السادس شكل تحولا مهما في التوجه الجيوستراتيجي والاقتصادي للمملكة على المستوى الإفريقي ومكن المغرب من الدفاع عن حقوقه المشروعة، وتصحيح

المغالطات التي يروج لها خصومه داخل المنظمة الإفريقية، وإقناع العديد من الدول الإفريقية من تغيير موقفها حيال قضية الصحراء لفائدة المغرب، فضلا عن الحضور الوزن للمغرب بالقارة الإفريقية والعلاقات القوية التي أصبحت تربطه مع العديد من الدول بالقارة.

ثم إن الزيارات التي قام بها الملك لعدد من الدول الإفريقية، أكدت على ارتباط المملكة المغربية بجذورها وهويتها الإفريقية، كما توجت بإبرام العديد من الاتفاقيات شملت مختلف المجالات والقطاعات الحيوية، ساعدت المغرب من توسيع نفوذه الاقتصادي والمالي في القارة.

الآن بعد مرور أزيد من أربع سنوات من عودة المغرب إلى موضعه الطبيعي بالاتحاد الأفريقي، أصبح المغرب ثاني مستثمر بإفريقيا بعد جنوب إفريقيا، واستطاع الدخول إلى عدد من الأسواق الإفريقية وتسريع وتيرة الانتشار الاقتصادي والمالي في ظل سياسة جنوب - جنوب، بعد أن ظل يشغل المغرب لعقود بمنطق النظرية الأحادية المرتكزة على السوق الأوروبية. وأيضا عمل المغرب بجانب باقي الدول الأعضاء من أجل استتباب السلم والأمن بإفريقيا ومحاربة التنظيمات الإرهابية في منطقة الساحل والصحراء من خلال الاستفادة من تجربته الأمنية الرائدة وكذا المساهمة في حل المشاكل الداخلية لبعض الدول أو النزاعات الإقليمية بين الدول.

لقد استعاد المغرب مكانته ودوره الرائد في الاتحاد الإفريقي من خلال حضوره و مشاركته في أجهزة الاتحاد و اللجان المتخصصة المنبثقة عنه، تمثل ذلك أساسا بانتخابه عضوا في مجلس السلم والأمن بالاتحاد الإفريقي، حيث استثمر عضويته في هذا المجلس من خلال التصدي لأعداء الوحدة الترابية ولعب دورا بارزا في الدفع من أجل إصدار القرار ٦٩٣ الصادر عن القمة الإفريقية التي انعقدت في ٢٠١٨ بنواكشوط، الذي كرس حصرية الأمم المتحدة إطارا للبحث عن حل للنزاع الإقليمي في شأن الصحراء المغربية، كما لعب المغرب من خلال عضويته في المجلس المذكور دورا مهما في التنسيق بين أجنديتي الاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة في مجال حفظ السلم والأمن بدول القارة.

2.2.1 - موقف أوروبي ثابت من قضية الصحراء المغربية :

بعد أن جددت العديد من الدول الإفريقية خلال قمة أديس أبابا، تأكيدها على مواقفها الثابتة حول قضية الصحراء المغربية، جاء الدور على الاتحاد الأوروبي، الذي أكد هو الآخر على لسان ممثله السامية "فيدريكا

موغيريني"، أن موقفه من هذه القضية لم يتغير، ما مكن من إبطال مناورات خصوم الوحدة الترابية للمملكة، وحصرها قاريا وأوروبا وكذا دوليا.

وفي هذا الصدد، قالت المسؤولة الأوروبية، إن "المغرب شريك أساسي في جوار الاتحاد الأوروبي والذي طور معه شراكة مستدامة وثمانية خلال سنوات عديدة"، مشددة على أن الاتحاد "ملتزم تماما بدعم الإصلاحات التي أطلقها المغرب، طبقا لما جاء به الدستور والالتزامات الدولية للمملكة".

ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد، بل تم بعد ذلك التأكيد ببروكسيل على تقدم المفاوضات بين الاتحاد الأوروبي والمغرب، من أجل إدخال تعديلات على الاتفاق التجاري الموقع بين الطرفين سنة ٢٠١٢، لكي يتلاءم مع مضامين الحكم النهائي غير القابل للطعن لمحكمة العدل الأوروبية، في دجنبر الماضي.

وقد صادق البرلمان الأوروبي بالأغلبية الساحقة (٥١١ صوتا) بستراسبورغ، على الاتفاق الأورو-متوسطي المتعلق بالخدمات الجوية مع المغرب، وهو الأول من نوعه، الموقع مع بلد خارج القارة الأوروبية، ويعطي شركات النقل الجوي الأوروبية حريات غير محدودة (الهبوط وحقوق الصعود للركاب، الشحن والبريد) بين الاتحاد الأوروبي والمغرب، والحق في العمل من أي نقطة في أوروبا إلى أي نقطة في المغرب دون تمييز، بما في ذلك الأقاليم الصحراوية المغربية، كما تتمتع شركات النقل المغربية بنفس المزايا في المنطقة الثمانية والعشرين. هذا إضافة إلى مقتضيات في مجال الاستثمارات المشتركة على ضفتي البحر الأبيض المتوسط.

3.2.1 - إقرار الولايات المتحدة الأمريكية بسيادة المغرب على صحرائه :

شكل قرار الولايات المتحدة الأمريكية الأخير بالاعتراف بالسيادة الكاملة والتامة للمغرب على صحرائه مع افتتاحها لقنصلية لها بمدينة الداخلة تنويجا للعمل الجاد لدبلوماسية فاعلة واستباقية وطموحة تعمل وفقا للرؤية المتبصرة الملك محمد السادس، علما بأن الولايات المتحدة عبرت دائما عن دعمها لمخطط الحكم الذاتي الذي اقترحه المغرب كحل سياسي واقعي.

هذا الاعتراف يمثل منعطفًا تاريخيًا سيكون له أثر إيجابي على الإجراءات والأنشطة المستقبلية للدبلوماسية المغربية في معالجة القضية الوطنية، وقد تعزز أيضا بافتتاح قنصليات عدة دول بمدينة العيون والداخلة، وترسيم الحدود البحرية بما في ذلك الأقاليم الجنوبية بمقتضى القانون المغربي.

4.2.1 - دبلوماسية القنصليات.. استراتيجية مغربية جديدة في الصحراء :

إن افتتاح عدد من الدول الإفريقية والعربية للقنصليات الدبلوماسية بمدينة بالعيون والداخلة هو نتاج للبعد الاستراتيجي والسياسي والدبلوماسي للملك محمد السادس، ففي الذكرى الواحدة والأربعين اتخذ الملك محمد السادس قرار إلقاء الخطاب بمناسبة المسيرة الخضراء من داكار عاصمة السنغال من قلب إفريقيا والذي تحكمه أبعاد استراتيجية، فالمغرب اتخذ قرار تاريخي يتسم بالحكمة والموضوعية بعودته الطبيعية إلى منظمة الوحدة الإفريقية، قرار أمله اعتبارات جمعت بين التاريخ والجغرافيا، فاختيار السنغال هي بمثابة رسالة وفاء وعرفان للدول الإفريقية المشاركة في المسيرة الخضراء سنة ١٩٧٥، والتي بقيت دائما متشبثة بالوحدة الترابية للمملكة وضرورة عودة المغرب لمنظمة الوحدة الإفريقية، وجملة الملك أشار في خطابه السامي بأنه "لن ينسى المغاربة الموقف التضامني الشجاع لدولة السنغال"، فالملك محمد السادس توقف عند "البعد القاري للتعاون المغربي الإفريقي مع الحفاظ على العلاقات التقليدية والموروث التاريخي الذي يجمع بلدنا مع إفريقيا".

إن افتتاح القنصليات والبعثات الدبلوماسية بمدينة بالعيون والداخلة يندرج في دينامية الانخراط في تقديم آليات جديدة للترافع عن قضية الصحراء المغربية من منطلق مستجدات هذا الملف أمام هيئة الأمم المتحدة. وهكذا أقدمت عدد من الدول الإفريقية والعربية على افتتاح قنصليات وتمثليات دبلوماسية لها بمدينة بالعيون والداخلة أبرزها: (كوت ديفوار، الغابون، جمهورية إفريقيا الوسطى، بوركينا فاسو، غينيا بيساو، غينيا الاستوائية، غامبيا، غينيا، جيبوتي، زامبيا، الكونغو الديمقراطية، الإمارات العربية المتحدة، الأردن، البحرين...) فضلا عن جمهورية هايتي المنتسبة لأمريكا اللاتينية، ليرتفع إجمالي القنصليات بالصحراء المغربية حاليا إلى ٢٤ قنصلية، آخرها دولة مالوي بتاريخ ٢٩/٠٧/٢٠٢١.

2 - الجهود التنموية في تدبير قضية الصحراء :

تواصل المملكة المغربية، بقيادة الملك محمد السادس، جهودها في تنمية الأقاليم الجنوبية للمملكة، وجعلها قاطرة للتنمية وقبلة لرجال العالم من المستثمرين وبوابة أوروبا والعالم نحو القارة الإفريقية، كما شهدت الأقاليم الجنوبية منذ اعتلاء الملك محمد السادس عرش أسلافه الميامين، إطلاق العديد من الأوراش التنموية المهيكلة والبرامج التنموية الواعدة التي شكلت طفرة تنموية شاملة في جهات الصحراء المغربية، وذلك في إطار الدينامية الاقتصادية والاجتماعية والتنموية التي تشهدها المملكة. ويأتي ضمن أهم هذه الأوراش التنموية، إطلاق استراتيجية تنفيذ النموذج التنموي للأقاليم الجنوبية، هذا النموذج الذي يتطلب استثمارات بقيمة ٧٧ مليار

درهم، يروم لخلق أقطاب تنافسية، ويستند على دعائم أساسية هي تقوية محركات التنمية ومصاحبة القطاع الانتاجي وإدماج المقاولات الصغرى والمتوسطة وتطوير التنمية الاجتماعية وتثمين الثقافة الحسانية والتبوير المستدام للموارد الطبيعية وحماية البيئة وتقوية شبكات الربط والتواصل وتوسيع صلاحيات الجهات وتمكينها من أليات الاشتغال وخلق وإحداث أليات مبتكرة للتمويل.

1.2 - النهوض بالتنمية الاقتصادية بالأقاليم الجنوبية في المغرب :

يعتبر النموذج التنموي للأقاليم الجنوبية الذي أطلقه الملك محمد السادس في زيارته لمدينة العيون احتفالا بالذكرى الأربعين للمسيرة الخضراء المظفرة، لبنة من لبنات المسار التنموي الذي انخرطت فيه هذه الأقاليم منذ رجوعها إلى الوطن الأم، وتجسيدا للحرص الملكي السامي على جعل الأقاليم الجنوبية في صدارة تنزيل الجهود المتقدمة. حيث يهدف البعد الاقتصادي للنموذج التنموي للأقاليم الجنوبية إلى إعادة هيكلة محركات النمو والتنمية وفق برنامج لدعم القطاعات الانتاجية، في قطاعات الفوسفات عبر مشروع فوسبوكراع، والفلاحة والصيد البحري والسياحة الايكولوجية.

أوضح الملك محمد السادس في خطاب الذكرى الأربعين للمسيرة الخضراء على أن هذا النموذج التنموي هو "دعامة لترسيخ ادماج الأقاليم الجنوبية بصفة نهائية في الوطن الموحد، وتعزيز إشعاع الصحراء كمركز اقتصادي، وحلقة وصل بين المغرب وعمقه الأفريقي"، كما أعلن في هذا الخطاب عن "تعبئة كل الوسائل المتاحة لإنجاز عدد من الأوراش الكبرى، والمشاريع الاجتماعية والصحية والتعليمية بجهات العيون الساقية الحمراء، والداخلة وادي الذهب، وكلميم واد نون".

1.1.2 - تعزيز البنيات التحتية وإطلاق مشاريع ضخمة بالأقاليم الجنوبية :

لقد عمل النموذج التنموي على تنمية الأقاليم الجنوبية وتعزيز اندماجها وتكاملها مع باقي أقاليم التراب الوطني، عبر تعزيز البنيات التحتية، وتوفير وسائل النقل والربط بباقي جهات المملكة، بالإضافة إلى تحفيز الاستثمار الخاص ودعم المقاولات ومشاريع التنمية البشرية.

وتتجسد مشاريع تأهيل البنيات التحتية الطرقية بالجهة، في إطلاق مشاريع كبرى شملت أشغال توسيع وتقوية الطريق الوطنية رقم ٠١ الرابطة بين طرفاية - العيون والعيون بوجدور، وهي مشاريع تهدف إلى

الصيانة والمحافظة على الرصيد الطرقي، إضافة إلى المشروع الملكي العملاق تيزنيت الداخلة والذي يعتبر أكبر مشروع لإنشاء الطرق في تاريخ المغرب بمسافة ١٠٥٥ كلم، وتناهد كلفة إنجازها ١٠ مليار درهم. وفي هذا السياق أكد الملك محمد السادس في خطاب الذكرى الأربعين للمسيرة الخضراء على عزمه "بناء الميناء الأطلسي الكبير للداخلة، وإنجاز مشاريع كبرى للطاقة الشمسية والريحية بالجنوب، وربط مدينة الداخلة بالشبكة الكهربائية الوطنية. وتطلعه لربط هذه الشبكات، والبنيات التحتية، بالدول الأفريقية، بما يساهم في النهوض بتنميتها".

ويشكل مشروع الطاقة الريحية بإقليم طرفاية، والذي يعد أكبر مشروع للطاقة النظيفة على مستوى القارة الإفريقية، من أهم المشاريع التي انخرطت المملكة في إنجازها في إطار الدينامية التي تشهدها الأقاليم الجنوبية للمملكة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، أما محطة "نور بمدينة ورزازات" تعتبر حدثا كبيرا في تاريخ الطاقة بالقارة الأفريقية، فالمحطة تعد أول مشروع للطاقة الشمسية تشرف عليها الوكالة المغربية للطاقة الشمسية، وأكبر مركب طاقي في العالم بقدرة إنتاجية إجمالية تصل إلى ٥٨٠ ميغاواط من الطاقة الكهربائية. ويشتمل هذا المشروع، المقام على مساحة ٣٠٠٠ هكتار، على أربع محطات شمسية متعددة التقنيات في احترام تام للمعايير الدولية، سواء على المستوى التكنولوجي أو البيئي، وعلى منصة أبحاث وتنمية تمتد على مساحة ١٥٠ هكتارا.

وعلى مستوى التأهيل الحضري، عرفت الأقاليم الجنوبية على غرار باقي جهات المملكة، استثمارات كبيرة تم إنجازها من قبل العديد من المتدخلين بهدف تعزيز البنيات العمرانية وتوفير السكن اللائق للمواطنين. إضافة الى برامج تنمية مواكبة، شملت تحديث وتطوير الموانئ ومنشآت الطاقة النظيفة وكذا إطلاق مشاريع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية وتأهيل القطاعات الإنتاجية، وخلق فرص الشغل لفائدة شباب المنطقة.

ومن المشاريع التنموية الاستثمارية الكبرى بالمنطقة، ميناء الداخلة الأطلسي، باعتباره أكبر ميناء لوجستي في منطقة غرب أفريقيا، والذي يقدر حجم أعماله ٣ ملايين طن من البضائع في السنة عند انطلاقه، ونحو مليون طن بالنسبة للصيد البحري، وتناهد كلفة إنجازها ١٠ مليار درهم. ويرتقب أن يلعب دورا رئيسيا في حركة المسافنة والنقل البحري في هذه المنطقة، إضافة إلى تعزيز العلاقات التجارية بين المغرب ودول المنطقة الاقتصادية لغرب أفريقيا.

ويؤكد المراقبون أن هذه المشاريع الضخمة التي تعرفها الأقاليم الجنوبية للمملكة، تعكس الاستراتيجية التي تتبناها الدولة من أجل تحديث البنية التحتية لمنطقة الصحراء لتتكيف مع الجهود الرامية نحو مناطق متنامية تستجيب إلى نمط الاستدامة.

على صعيد آخر، من المرتقب أن تحتضن الجهة مشروعا طاقيا رائدا، بعدما أعلنت الشركة الأمريكية الناشئة "سولونا تكنولوجي" عزمها بناء مزرعة ريحية بقدرة إنتاجية تبلغ ٩٠٠ ميغاواط في الداخلة على مساحة ١١ ألفا و ٣١٣ هكتار، من أجل تزويد خوادم مخصصة لتكنولوجيا سلسلة الكتل، باستثمار مبدئي قدره ١٥ مليار درهم. ويلتزم هذا المشروع بتوفير الطاقة الخضراء بنسبة ١٠٠٪ وتطويرها، مع العمل على دعم الاقتصاد المحلي، وإحداث فرص الشغل، ودعم التعليم والتكوين، وتوفير طاقة نظيفة.

2.1.2 - تحفيز الاستثمارات والمقاولات الوطنية والأجنبية بالأقاليم الجنوبية :

وضع المغرب نهاية سنة ٢٠١٣ مشروعا لتنمية الصحراء المغربية بغرض مضاعفة الناتج المحلي الإجمالي على مدى عشر سنوات، مع خلق ١٢٠ ألف فرصة عمل جديدة، وتخفيض نسبة البطالة إلى النصف بالنسبة للشباب والنساء، وزيادة الاستثمارات العامة والخاصة. وبناءا على ذلك عرفت الأقاليم الجنوبية للمملكة استثمارات مكثفة بغرض تنمية المنطقة، وتشمل استثمارات بقيمة ٨.٣ مليار درهم في مصنع جديد للأسمدة، و ٤.٢ مليار درهم في ميناء جديد قرب مدينة العيون، و ٣.١ مليار درهم في منشآت صناعية أخرى خاصة بالفوسفات. حيث تمت إقامة المحطات والميناء في المجمع الصناعي التابع لوحدة فوسبوكراع التابعة للمجمع الشريف للفوسفات بمركز المرسى قرب العيون على بعد ١٠٠ كلم من مناجم فوسبوكراع، حيث يسعى مشروع فوسبوكراع للتنمية الصناعية إلى تثمين الفوسفات محليا ودمج كل حلقات السلسلة الانتاجية إلى غاية التصدير بما يمكن من التثمين الأمثل للموارد وبالتالي تقوية استفادة السكان المحليين منها.

أما مشاريع التثمين الفلاحي، فتهدف إلى تحسين الظروف المعيشية للسكان من خلال خلق فرص الشغل (١١ ألف فرصة عمل) وتنويع مصادر الدخل والاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية، وذلك من خلال التثمين الفلاحي لمنطقة الداخلة باستثمار يقدر ب ١,٣ مليار درهم لتهيئة ٥ ألف هكتار عبر تحلية مياه البحر بغية المحافظة على الفرشة المائية للأجيال القادمة، فيما سيتم على مستوى إقليم بوجدور استثمار ٤٦٥ مليون درهم لتهيئة ٥٠١ هكتار. أما بخصوص تطوير الفلاحة التضامنية بالأقاليم الجنوبية سيتم إنجاز ٥٠ مشروعا ب ١,٥ مليار درهم، سيستفيد منه ١٦ ألف و ٨٠٠ مستفيد.

وفي سياق تشجيع الاستثمار وقطاع المقاولات بالمنطقة، فقد استفادت الصحراء من استثمارات تتعلق بتمويل إنجاز برامج منها تطوير منتجات الصيد البحري، وتطوير تربية الأحياء المائية، وبناء محطة لتحلية مياه البحر لأغراض زراعية، ومحاربة التصحر، وإحداث فرص عمل ودعم المبادرة الخاصة.

وفي هذا الخصوص، تحظى الجهات الجنوبية بالمملكة على المؤهلات الكفيلة بجعلها منطقة جذابة للاستثمارات الدولية. فجهة الداخلة وادي الذهب على سبيل المثال، تتوفر على رأسمال بحري مهم يبلغ ٦٦٠ كيلومترا، مما يمنحها أفضلية تنافسية واضحة بالنظر إلى موقعها الجغرافي ووفرة مواردها الطبيعية، فضلا عن احتضانها لبنيات تحتية مخصصة للأنشطة البحرية.

ومما ينبغي الإشارة إليه، أن بلورة البرنامج التنموي الممتد من ٢٠١٦ إلى ٢٠٢١، يتضمن عقود برامج لإنجاز ما يفوق ٧٠٠ مشروع، رصد لها غلاف مالي إجمالي أولي قدر ب ٧٧ مليار درهم، قبل رفعه لاحقا إلى ٨٥ مليار درهما. وإلى حدود نهاية سنة ٢٠٢٠، تم إنجاز أكثر من ٧٠٪ من مجموع المشاريع المبرمجة، إذ تم الانتهاء فعلية من ١٧٩ مشروعا ودخلت مرحلة الاستغلال بكلفة إجمالية تقدر ب ١٣.٢ مليار درهم، بالإضافة إلى ٣٣٦ مشروعا في طور الإنجاز بكلفة إجمالية قدرها ٤٦.٨٨ مليار درهم.

وفي المقابل، لازال حوالي ٢٣٦ مشروعا في انتظار إعطاء الانطلاقة للإنجاز، كلفت هذه المشاريع الإجمالية حوالي ٢٥ مليار درهما، والتي تأثر مجملها بالحالة الصحية الاستثنائية التي تمر بها البلاد منذ مارس ٢٠٢٠.

2.2 - النهوض بالتنمية الاجتماعية والثقافية بالأقاليم الجنوبية :

لقد نالت المشاريع التنموية التي عرفتتها الأقاليم الجنوبية بالمملكة إشادة دولية واسعة بمستوى المخطط المغربي الطموح والهادف إلى الرقي بالصحراء إلى مستوى تنمية مشابه لنظيره بباقي أقاليم البلاد، وذلك انطلاقا من اقتناعه بأن التنمية البشرية والاجتماعية والاقتصادية ستؤدي إلى حل النزاع. هذه المشاريع الاستثمارية ساهمت في خلق الآلاف من الوظائف المباشرة وغير المباشرة وضخ عائدات ضريبية مهمة لفائدة الدولة والجماعات الترابية مما انعكس ذلك بشكل إيجابي على ظروف عيش الساكنة.

وبناء على ذلك يهدف البعد الاجتماعي لبرنامج تنمية الأقاليم الجنوبية إلى تحقيق نقلة نوعية في مجال التأهيل البشري وتعزيز البعد الثقافي بما يضمن للمواطن الانصاف وتكافؤ الفرص في الاستفادة من ثمرات الثروات المحلية ومن فرص الشغل والتجهيزات الأساسية والخدمات الاجتماعية ذات الجودة العالية.

1.2.2 - تدشين ثورة تنموية في قطاعات الصحة والتعليم والتشغيل والسكن بالأقاليم الجنوبية

تتواصل الجهود التنموية بالمغرب من أجل توفير شروط التنمية الاقتصادية والاجتماعية في كافة القطاعات بالأقاليم الجنوبية، وضمان الادماج الفعلي لهذه الأقاليم في الحياة الاقتصادية للبلاد، وفي إطار برنامج تنمية الأقاليم الجنوبية، عملت الحكومة المغربية على مستوى قطاع الصحة إلى تطوير الخدمات الطبية وتوسيع العرض الصحي بالأقاليم الجنوبية، من خلال انجاز مشاريع تستهدف تعزيز البنية الصحية، وشملت هذه المشاريع إعادة تأهيل المستشفى الإقليمي بطانطان بقدرة استيعابية تصل إلى ١٢٠ سرير، وتأهيل وتوسيع المستشفى الإقليمي بمدينة أسا والمستشفى الجهوي بالداخلة، وإنشاء مركز تحاقتن الدم بكلميم والمركز الجهوي للتكنولوجيا بمدينة العيون، وبناء ثلاث مراكز صحية حضرية بالعيون، في انتظار مركز استشفائي جامعي في طور الإنجاز بالعيون تصل طاقته الاستيعابية إلى ٥٠٠ سرير.

وعلى مستوى قطاع التعليم، فقد هدفت المشاريع المدرجة في برنامج تنمية الأقاليم الجنوبية، إلى تعزيز العرض التعليمي والتكويني من خلال :

- التعميم التدريجي للتعليم الأولي من خلال الرفع من عدد الحجرات المخصصة لهذه العملية بالجهات الجنوبية الثلاث، والتي بلغت ٣٥١ حجرة، إضافة إلى تكوين المربين.

- برمجة ٧١ مشروعا يهتم تأهيل وبناء المؤسسات التعليمية، في الأسلاك التربوية .

- تعزيز الطاقة الاستيعابية لمؤسسات التعليم العالي، من خلال انجاز المدرسة الوطنية للتجارة والتسيير والمدرسة العليا للتكنولوجيا بمدينة الداخلة، كما توجد مشاريع أخرى مهمة في طور الإنجاز مثل كلية الطب والصيدلة بالعيون والكلية متعددة التخصصات بكل من أسا والسمارة، والمدرسة الوطنية للعلوم التطبيقية ببوجدور.

- إحداث مدن للمهن والكفاءات بكل جهة من جهات المملكة، والتي ستمكن بالنسبة للجهات الجنوبية الثلاث من إحداث ٤٤٤٠ مقعدا بيداغوجيا.

أما على مستوى قطاع الإسكان والتعمير، اهتم برنامج تنمية الأقاليم الجنوبية بتعزيز التأهيل الحضري وإعادة هيكلة الأحياء الناقصة التجهيز، وكذا القضاء على السكن غير اللائق بمدينة السمارة والداخلة، وذلك من خلال ٦ مشاريع بالجهات الجنوبية الثلاث، رصد لها غلاف مالي إجمالي يقدر بحوالي ٢ مليار درهم. وفي مجال التعمير تنصب الجهود على تعميم التغطية بوثائق التعمير بنسب تتجاوز نسبة ٩٥٪، والسهر على تحيينها من أجل مواكبة الدينامية والمتغيرات الاقتصادية التي تعرفها هذه المجالات. وبخصوص قطاع التشغيل، فقد رصد غلاف مالي في إطار برنامج تنمية الأقاليم الجنوبية بما يزيد عن ٢٥٦ مليون درهم، تستهدف ما مجموعه ١٤٠٥٨ مستفيد ومستفيدة.

2.2.2 - صيانة التراث اللامادي والثقافي للأقاليم الصحراوية واستضافة ملتقيات دولية بالمنطقة :

أعطى برنامج تنمية الأقاليم الجنوبية أهمية خاصة للثقافة والتراث الصحراوي الحساني، من خلال مجموعة من المشاريع بهدف تعزيز آليات الحفاظ على التراث الصحراوي والحساني والتعريف به واستثماره لمصلحة الإنسان، ومن أهم هذه المشاريع التي تم إنجازها أو تعرف تقدما في الإنجاز :

- تعزيز بنيات الاستقبال الثقافية من خلال تهيئة وتوسعة المراكز الثقافية.

- تسجيل المواقع الأثرية على لائحة التراث الوطني.

- حماية الموروث الأثري بالمناطق الجنوبية.

- تنفيذ عدة برامج للتنشيط الثقافي والفني وإعادة الاعتبار للتراث الحساني.

- تأهيل وتثمين الموسيقى الحسانية.

- جرد التراث الشفهي الحساني اللامادي.

كما حظي قطاع السياحة باهتمام برنامج تنمية الأقاليم الجنوبية، من خلال تطوير منظومات سياحية مستدامة لتحسين جاذبية المجالات الترابية وإحداث آليات التأطير والمواكبة بغلاف قدره ٣٢٩ مليون درهم تم ٧٤ مشروعا. وتحفيز القطاع الخاص من أجل إنجاز منتوجات سياحية تسويقية من الجيل الجديد، كما تم وضع خطة عمل استراتيجية للرفع من جاذبية المناطق الجنوبية للمملكة والترويج لها في الدوائر السياحية

الدولية، من خلال رصد ما يناهز ٢ مليار درهم موزعة على الجهات الثلاث لتمويل مشاريع لإنشاء مدارات سياحية موضوعاتية وتكثيف العرض السياحي.

ونظرا لما تزخر به الأقاليم الجنوبية من مؤهلات طبيعية وسياحية وبنيات تحتية، فقد أصبحت وجهة استراتيجية مؤهلة لاستضافة الملتقيات الدولية. وبالحدوث عن هذه المؤهلات التي تمتاز بها المنطقة، نستحضر مدينة الداخلة الملقبة بـ "ؤلؤة الجنوب"، توفر هذه المدينة الأطلسية برياحها شبه الدائمة، وموقعها الجغرافي الفريد، ودرجة حرارة مياه شواطئها (قرابة ٢٤ درجة مئوية)، ظروفًا مثالية تستهوي ممارسي الرياضات البحرية، جعلها في السنوات الأخيرة تتحول إلى مركز عالمي لعشاق رياضة ركوب الأمواج، فالمدينة تستقطب عددا كبيرا من الرياضيين والسياح من هواة الرياضات البحرية، وهو ما أنعش القطاع السياحي الذي بات يشكل ركيزة من ركائز اقتصاد المدينة، وإلى جانب تحولها إلى وجهة مفضلة لتنظيم أكبر المسابقات العالمية في أصناف مختلفة من الرياضات البحرية، أضحت مدينة الداخلة أيضا مركزا لاحتضان أكبر المنتديات والملتقيات الدولية وعلى رأسها منتدى "كرانس مونتانا"، المخصص لشؤون أفريقيا والتعاون جنوب-جنوب، والذي يستقطب شخصيات مهمة من مختلف بلدان العالم.

ولم تعرف مدينة الداخلة لوحدها استضافة الملتقيات الدولية، بل كانت مدينة العيون عند الموعد الدولي أيضا، وعرفت باستضافة منتدى الأعمال المغربي الفرنسي، بهدف خلق فضاء للتواصل والتلاقي بين المهنيين والفاعلين الاقتصاديين المغاربة والفرنسيين، وتطوير قدرات جهة العيون الساقية الحمراء كجسر للتبادل والنمو المشترك مع دول الجوار والفضاء الإفريقي والأطلسي، وإشعاع جهة العيون الساقية الحمراء وبيان إمكانياتها الاقتصادية المتنوعة والجذابة للاستثمارات الداخلية والخارجية.

خاتمة :

لقد حقق المغرب منذ استرجاع أقاليمه الجنوبية تقدما هاما في ملف قضيته الوطنية الأولى على مختلف الأصعدة، سياسيا ودبلوماسيا وتنمويا، بفضل السياسة الملكية الحكيمة في تدبير الملف، هذه التطورات حافظت على مكتسبات المغرب، من خلال تجديد التأكيد على أولوية المبادرة المغربية للحكم الذاتي، وعبر الإشادة الدولية بالجهود الجادة وذات المصادقية التي يبذلها المغرب للسير قدما بالمسار السياسي، وقراري مجلس الأمن الدولي الأخيرين رقم ٢٤٦٨ و ٢٤٩٤ اللذين يدعوان إلى حل سياسي واقعي وعملي ودائم يقوم على

التوافق ويعزز المسلسل السياسي تحت الرعاية الحصرية للأمم المتحدة، كانا واضحين للغاية كما أن افتتاح العديد من البلدان قنصليات لها في الأقاليم الجنوبية يشكل نجاحا لافتا للدبلوماسية المغربية الفعالة والبعيدة النظر، التي نجحت في المرور من مرحلة تحصين المكتسبات المنجزة في ما يتعلق بالدفاع عن القضية الوطنية الأولى إلى مرحلة فرض واقع جديد، قوامه الاعتراف الدولي المتزايد بمشروعية مبادرة الحكم الذاتي كحل واقعي ودائم.

هذا وبعد مرور أزيد من أربعة عقود على المسيرة الخضراء، التي مكنت المغرب من استرجاع أقاليمه الجنوبية، تواصل المملكة اليوم بنفس العزم والإصرار العمل على تنمية هذا الجزء من البلاد، وجعلها نموذجا ليس فقط بالنسبة للجهات المغربية الأخرى ولكن بالنسبة لكافة مناطق الساحل والصحراء. فمنذ استرجاع هذه الأقاليم، انطلقت عملية تعبئة وطنية حقيقية من أجل النهوض بمختلف آليات التنمية بهذا الجزء من التراب الوطني بغرض محو مخلفات المرحلة الاستعمارية وتمكين هذه المناطق من بلوغ ركب التنمية على غرار باقي جهات المملكة.

ولتحقيق هذه الغاية، تم إطلاق مشاريع تنموية كبيرة، وضعت رفاه المواطن في صلب الأولويات، وهو خيار مهد الطريق أمام تحول عميق في الأقاليم الجنوبية وتم إرساء هذا التحول الجذري على قاعدة متينة عملت المملكة على وضعها لتطوير البنيات التحتية الأساسية في منطقة لم تشهد أية تنمية اقتصادية أو اجتماعية إبان الاحتلال الإسباني. وبعد أربعة عقود ونصف من تحرير هذه الأقاليم تعيش المنطقة اليوم على وقع دينامية متواصلة تهم كافة مجالات التنمية من مشاريع اقتصادية واستثمارية وسياحية وفلاحية ضخمة وبنيات تحتية تعليمية واستشفائية وأخرى في مجالات الثقافة والرياضة والتنمية المستدامة.

- لائحة المراجع :

- البوابة الوطنية للمملكة المغربية : <https://www.maroc.malar>
- جريدة أنفاس بريس الالكترونية : <https://www.anfaspress.com>
- الموقع الإلكتروني للأمم المتحدة : <https://www.un.org>
- الموقع الإلكتروني لوزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء : <https://www.equipement.gov.ma>
- موقع وكالة المغرب العربي للأنباء : <https://www.mapnews.malar>
- موقع وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية : <http://www.habous.gov.ma>
- موقع الصحراء الإلكتروني : <https://www.sahara.gov.ma>
- موقع المجلس الأعلى للسلطة القضائية الإلكتروني : <https://www.cspj.ma>
- موقع المجلس الملكي الاستشاري للشؤون الصحراوية الإلكتروني : <https://www.corcas.com>
- موقع جريدة المحرر الإلكتروني : <https://www.almoharir.com>